

دور الوسيلة الاعلامية في الدفاع عن حقوق المرأة

أ.د/ نبيلة بن يوسف (جامعة مولود معمري . تيزي وزو)

ملخص باللغة العربية:

إن كانت المرأة تحظى بمكانة مميزة في المجتمع من خلال مدح أدوارها، ووصفها على أنها نصف المجتمع وأساسه، ومراته، إلا أن حقوقها مهضومة، رغم الحقوق التي أفرتها النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والإقليمية. وعليه تبحث الدراسة في جانب واحد قد يكون وسيلة صائبة في الدفاع عن حقوقها من جهة، والتعريف بحقوقها من جهة أخرى، ذلك يتجلى في الوسيلة الاعلامية سواء التقليدية منها أم الحديثة، فهل لهذه الأخيرة أن تعرف المجتمع بتلك الحقوق وتعمل على حمايتها بطرقها الاحترافية؟

الكلمات المفتاحية: الاعلام . حقوق الانسان . حقوق المرأة . المرأة

Résumé :

Même si la Femme a un statut très privilégié dans la société, qui la décrit comme la moitié de la société et son pilier, mais reste que ses droits sont toujours en décalages par rapport aux textes juridiques et conventions internationales et régionales.

Cette étude porte sur un seul aspect , qui peut être un bon moyen pour défendre les droits de la femme d'une part ,et donner des définitions exactes de ses droits d'autre part ; et cela se manifeste par les différents médias, qu'ils soient traditionnels ou modernes, mais en réalité, ces médias

pourront- ils vraiment définir les droits de la femme, et les défendre avec leurs propres méthodes professionnelles ?

مقدمة:

تعد المرأة شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية ومساهما فاعلا في تطور المجتمع، ولتكريس هذا النهج يشترط حمايتها من كافة الانتهاكات ودعمها اعلاميا حتى تحظى بزيادة من الاهتمام والاحترام.

تعددت أنواع الحقوق الانسانية من خلال ما اشار إليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948م، وكل نوع وجب حفظه من خلال التشريعات الوطنية والدولية، ففي المجال السياسي تضمنت الحقوق السياسية منها؛ حق الانتخاب وحق الترشح، وجاءت فكرة الجندرة في بدايات القرن الجديد بإضافة نوعية لدفع المرأة أكثر حتى تتمكن من اكتساب تلك الحقوق، والتي تعد بوابة أصيلة لاكتسابها لجميع الحقوق اذا استطاعت أن تصل إلى ما أطلق عليه "التمكين السياسي"، فهي بذلك تتصدر القوائم الانتخابية وقوائم الفائزات بمقاعد برلمانية أين تقدم الافكار والمطالب المناسبة لبنى جنسها وما يناسب المجتمع، وتحارب سياسات وتشريعات تراها معرقة لمسارها في مجالات الحقوق المتنوعة (من حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية)، كما تتصدر قوائم الانتخابات المحلية في قربها للمواطن حتى تتمكن من التقرب أكثر للمواطن وتعمل على التأثير فيه أيضا كخطوة ليتقبل أفكارها.

تكاد موجة العنف والانتهاكات التي تعصف بالمجتمعات، متسببة في اهتزاز المنظومة القيمية فيها، وتهدد بانهايار التوازن وعدم الاتساق البنائي

والوظيفي داخل المجتمع. وعلى اعتبار المرأة عنصر رئيس في بناء المجتمع من خلال اسهاماتها المتعددة ودورها الفعال، إلا أن الرغبة الملحة في تعريفها بحقوقها والكشف عن الانتهاكات التي تتعرض إليها النساء وطرق حمايتهن لم يواكبها تطورا في الخطاب الإعلامي، الذي ظل في جزء كبير منه مقصورا على متابعة هذه المتغيرات، ويثير ذلك كله مجموعة من التساؤلات حول التحديات التي تواجه المرأة والمخاطر التي تتعرض لها، حيث تستدعي تلك التحديات الاهتمام البحثي في مختلف المجالات المساعدة على تجاوزها، وما الاعلام إلا وسيلة من تلك الوسائل، وعليه إشكالية المقال تتمحور حول الربط بين متغيرين هما أساس البحث؛ "الوسيلة الإعلامية" و"حقوق المرأة"؛ فإلى أي مدى توصلت الوسيلة الاعلامية بأنواعها في الذود عن حقوق المرأة من جهة، وتعريفها بحقوقها من جهة أخرى؟

وبالتالي فإن الاشكال سيبحث بين نجاح وفشل وسائل الاعلام المختلفة في دفاعها عن حقوق المرأة.

تتفرع عن الاشكالية التساؤلات هي كالاتي؛

- ما هي آليات الكشف الاعلامي عن قضايا انتهاك حقوق المرأة في العالم، وفي الجزائر خاصة ؟

- ما هو دور الاعلام في تنشيط فكرة التعريف "بحقوق المرأة" ؟

المحاور:

1. علاقة الوسيلة الاعلامية بقضايا حقوق الانسان

2 . حقيقة الاعلام في الذود عن حقوق المرأة والتعريف بها.

1. علاقة الوسيلة الاعلامية بقضايا حقوق الانسان

الاعلام بمفهومه الاخباري ينقل الخبر والمعلومة، فهو "عملية ديناميكية هادف إلى توعية وتثقيف وتعليم وإقناع مختلف فئات الجماهير التي تستقبل مواده المختلفة وتتابع برامجه وفقراته. يترتب عنها نشر الاخبار والمعلومات التي تركز على الصدق والارتقاء بمستوى الرأي، والإحاطة بكل ما يهم الانسان في كل زاوية من زوايا محيطه"¹.

وينقله للمعلومات والأفكار سيساعد المرأة بمعرفة الحقوق المتعلقة بها عبر إعلام "حر"، ويعلم الآخر - من غير بني جنسها - بها أيضا حتى لا يعتد عليها أحد. وبتعرفها على حقوقها ستطالب بها إن كانت منعدمة أو منقوصة في مجتمعها من جهة، أو تحافظ عليها إن كانت مترسخة في المجتمع.

ومن خلال وسائل الاعلام ستتعرف على كفايات الدفاع عن الحقوق من خلال برامج تثقيفية توعوية وقانونية، تعرض حالات مختلفة متعلقة بتجاوزات في حق من حقوق المرأة، وطرق الدفاع عن تلك الحالات بطرق قانونية سليمة.

فان كان الاعلام يقتضي نقل الاخبار والمعلومات، فان حقوق الانسان تقتضي تشريعات تدفع الانتهاكات وتحمي الكرامة البشرية، وأول ما اقرت الحقوق هي الشرائع الدينية، وعلى رأسها الشريعة الاسلامية وهي المرجعية الأساسية للدول التي تنص في دساتيرها على أنها دولة تدين بالديانة الإسلامية، فقد ورد في القرآن الكريم آيات عديدة تشير بصراحة إلى أهمية ومكانة المرأة. إنه المفهوم الرباني غير القابل للنقص أو الزيادة، وهو شامل وكلي بمعنى موجه لكل البشر دون تمييز. ولا يمكن الاكتفاء بما تنص الشرائع والقوانين والاتفاقيات دون شرح وتفسير لها وذلك يدخل ضمن وظائف الاعلام والاتصال فأفضل طريقة للتعريف بالحقوق هي الاعلام (الاعلام الحر)، لتطوير المعرفة بحقوق الانسان والتي تعتبر الخطوة الأساسية.

وفي مرحلة ثانية تحتاج قضايا الدفاع عن الحقوق الانسانية اعلاما مراقبا، يكون متابعا للخبر عن كذب في تغطيته للخبر، لكن لا يتوقف عن نقل الخبر فقط، فالإعلام اليوم تجاوز نقل المعلومة للبشر، في حضرة التكنولوجيات المتسارعة في حقل الاتصالات والإعلام، حيث أصبح المواطن ذاته ناقلا للخبر، ففي هذه المرحلة يقتضي تحليل الخبر، والبحث في حيثياته، فالتغطية الاعلامية تقتضي معرفة بأساسيات اللغة الحقوقية، وإشراك حقوقيين في التغطية، والفاعلين في المجتمع المدني في مجال الحقوق البشرية ومنها الجمعيات النسوية والمناهضة لانتهاكات حقوق المرأة.

الأ نباء والمعلومات والأفكار السارية حول حقوق الانسان عامة والمرأة خاصة تقتضي اتصالا بين البشر في اطار تفاعلي وتحت ما يطلق عليه حق الإتصال، والحق في الاعلام وهما متلازمان ومتكاملان.

فالوسائل الاعلامية هي الوسيط النشط والفعال بين القوانين والمؤسسات المناهضة للانتهاكات، و هي الوسيط بينها وبين النساء أيضا.

تعتبر الثقة التي يمنحها المجتمع ولأسيما المرأة في الاعلام الصادق، الأساس في تكوين علاقة متينة بينهما، فإن كان الاعلام يجعل النساء يتعرفن على حقوقهن ويعرفن كيفيات المطالبة به والدفاع عنه، فإنهن أيضا يساعدن الاعلام في عملية تشاركية وتشابكية في الافصاح عن الانتهاكات والتجاوزات ضدهن سواء في العمل أم في الشارع أم في البيت.

ويساعدن أيضا من خلال المشاركة الجادة في عملية تشخيص حالات التعنيف المختلفة، مع امكانية تقديم الحلول الممكنة، من خلال الجمعيات الخاصة بالمرأة، والمنظمات الحقوقية، بل ومن خلال عملية تمكينهم سياسيا في المجالس الشعبية المحلية والوطنية. وتعتمد اليوم الوسائل الاعلامية الحديثة كوسيلة للإبلاغ عن الانتهاكات، ووسائل التواصل الاجتماعي أضحت تحتل الصدارة في ذلك.

2. حقيقة الاعلام في الذود عن حقوق المرأة:

توجد أدوارا سلبية لوسائل الاعلام والصحفيين في تناول حقوق المرأة (إن تناولت)، وأيضا إجحافا في حق المرأة من الاعلام في مجال الحقوق والانتهاكات التي تتعرض إليها.

أ. الاعلام لاسيما العربي والجزائري منه اعلام منسباتي في قضايا الدفاع عن حقوق المرأة، في أيام عيدها السنوي (شهر مارس من كل عام) تتلاحق المقالات والروبورتاجات على الوسائل الاعلامية التقليدية والإلكترونية، في حين تختفي الى حد ما في بقية أيام السنة، ما عدا اذا وجدت حالة أم قضية كبرى حول حق من حقوقها المنتهكة.

ب. قد لا يقدم الاعلام التقليدي مساحات دائمة للصحفي في حماية الحقوق، لكن الصحفي أيضا يتكاسل عن مثل هذه القضايا أو أنه يتخوف منها ومن العقاب المباشر أو غير المباشر من سلطة جائرة، أم من منتهكي الحقوق ذوي الجاه والنفوذ. وهو واقع الممارسة الصحفية بإكراهاتها ومخاطرها.

ج - القيمة الحقيقية في الإعلام بحقوق الإنسان هي أنها تساعدك على رؤية جوانب جديدة في القضايا القديمة. فحقوق الإنسان تقدم زاوية أخرى أو منظورا آخر للموضوع. لكن في حضور إعلام موضوعي ومحترف مرتبط بما يوجد في المجتمع بعيدا عن ضروب الخيال، فالإعلام يجب أن يكون مرآة عاكسة للمجتمع الذي يمثله ويكتب عنه وله.

ج - الاعلام الرقمي؛ اعلاما حيا نجحا في تعاطيه مع قضايا حقوق الانسان مقارنة بالتقليدي (نص وصورة، وصوت)، في وصوله إلى ملايين البشر بسرعة وفي طرحه يحقق استجابة وتفاعلية ويزداد عدد المتبنين للفكرة، فمن معطيات الاعلام نظمت المظاهرات السلمية حول قضايا حقوقية أصبحت قضايا رأي عام، وتؤثر بصفة أكبر في قرارات الحكام، لكن نجاحه يرتبط بمعطيات كثيرة منها انتشار الاستخدام الالكتروني على أوسع نطاق، والمعطى الثاني وعي

مستخدميه ونسبة تعاطيهم وتأثرهم بتلك المواضيع، ناهيك عن معطى تقديم الحدث وتحليله وتقديم بعض الحلول وإرشاد الجمهور (معطى الصحفي المحترف). تقتضي الدورات التدريبية الإعلامية الخاصة بحقوق الإنسان والأنشطة الحقوقية ورشات تدريبية ولقاءات مكثفة مع الحقوقيين، يقدمها مختصون في مرصد حقوق الإنسان، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والفاعلين في مجال حقوق الإنسان كالجمعيات الناشطة، لما لهذه المنظمات من دور ومسؤولية في تثقيف الصحفي وأهمية أدواره الحيوية التي تستوجب تمكينه من كافة الحقوق باعتباره إنسان أولاً، وباعتباره صاحب رسالة نبيلة ثانياً، وباعتباره مؤثراً فاعلاً على السياسات العامة للدولة. وللتذكير فإن أساليب الإعلام تختلف في التأثير فقد يكون قصير المدى تظهر نتائجه مباشرة، وقد يحدث التأثير في ظل عملية تراكمية تحتاج لوقت طويل ليتم التغيير الكامل في المواقف والسلوك والقناعات.

يرتبط مفهوم التأثير بالإقناع إشارة إلى عملية تبدأ من المصدر لتصل إلى المستقبل مع توفر "الإرادة"². والتأثر هو مدى تفاعل المستقبل للرسالة بعد التعرض للإقناع، ولما يصبح للرسالة الاعلامية قوة التأثير فإنه يقدر على تغيير السلوك الفردي والمجمعي أو تعديله أو خلق سلوك جديد تجاه المرأة³. لا يستوعب ولا يدرك الانسان ولا يهتم بجميع الرسائل الإعلامية، فذلك بتحكم مبدأ الاهتمام الانتقائي من جهة، والإدراك الانتقائي من جهة أخرى، وفي هذا الأخير يختلف الأفراد في التفسيرات التي تقع تحت بصرهم في وسائل الاعلام المختلفة. عند التأثر يأتي التصرف الانتقائي، ويختلف أيضاً متلقي الرسالة الاعلامية في تصرفاته.

د - طريقة العرض تحقق نجاح الرسالة أم فشلها؛ تعرض تغطية الحدث في معظم الحالات كأنها خبرا سياسيا، أو أنه تغطية لجريمة حدثت متعلقة بتعنيف المرأة من طرف زوجها أو تحرشا جنسيا، فيضعف دور الرقيب الاعلامي، خاصة إذا كان الروبورتاج أم المقال... بعيدا عن الذاتية وقصر النظر، والأحكام المسبقة التي قد تضر ضررا بالغا بمصداقية الخبر.

الصورة النمطية التي تعرض في الوسيلة الاعلامية عن المرأة تعرضها للانتهاكات أو تزيدها انتهاك حقوقها لما قد يشيع الكراهية ضد النساء، بسخط الرجل عليهم، أو عرضهم كسلعة في الاشهارات المختلفة. والابتعاد عن التحليل الإعلامي، وعرض القضية وجذورها وأسبابها في إطار ما يسمى بالتشخيص وصولا للبحث عن الحلول.

ولازالت في الغالب تعرض صورتها على شاشات التلفاز و دور السينما في الدول العربية على أنها تلك المرأة القاصر الباحثة باستمرار عن حماية الرجل ومساعدته، ما يزيد ترسيخ غربتها عن المجتمع الذي تعيش فيه⁴، وبالتالي لازالت كما عرفت الشاشة في الزمن الماضي رغم تطورات العصر الحالي والتغيرات الحاصلة فيه.

ونجد الصورة السلبية للمرأة حتى في الاعلانات الغربية لاسيما الأمريكية، إلا أن صورة المرأة العربية بشكل عام في الاعلام الاميركي تغيرت لما قدمها في صورة ايجابية من خلال تبيان دورها ومشاركتها الباسلة في الثورات العربية (الاحتجاجات والمظاهرات) بعد أن كان ينظر اليها أنها عاجزة وتابعة⁵. وفي هذا الباب عملت جل وسائل الاعلام العربية على فضح الانتهاكات التي

صارت ضد المرأة ولاسيما في تعرضها للتحرش الجنسي خلال الثورات لاسيما في مصر، في ميدان التحرير أم من خلال الاعتقالات البوليسية.

تفصح وسائل التواصل الاجتماعي بعض الانتهاكات الحقوقية في مجال المرأة (لكن الأمر يقتضي التحقق من مصدرها فكثيرا ما تكون مصادرها كاذبة، أو قديمة ويعاد نشرها ولو بعد سنة أم أكثر، وذلك لأغراض منحطة تنقص من قيمة المرأة، وتقلص من اهتمام البشر بتلك المواضيع حتى لا تصبح تقدم لها أهمية حتى في حالات الحالات الحقيقية.

ومن منطلق ما جاء في هذا الباب يتضح أن الآليات المعتمدة في وسائل الاعلام الخاصة بمواضيع حقوق المرأة والدفاع عنها تتمحور في الآليات الآتية؛

أ - اعتماد الآلية النفسية في وسائل الاعلام؛

من خلال الاطلاع المستمر على المادة الاعلامية (الاعلام الحديث أم الكلاسيكي) فإنها تعتمد بالأساس على الميكانيزمات النفسية، جزء من هذه الأزمات النفسية المنبعثة من الاعتداء الجسدي أم اللفظي على المرأة وثيق الصلة بالمفردات التي يستخدمها الخطاب الإعلامي الغالب، مستندة بشكل بارز إلى إثارة الخوف والقلق كأداة يمكن من خلالها التأثير في نفسه متلقى الرسالة الإعلامية. ومن هذا الباب أذكر تعبير الناقدة "سانديا نامبيار" قالت: (أن وسائل الإعلام تخلق وحوشا جديدة لنا كل يوم).

ولتفسير ما كتبناه في باب الآلية النفسية فإن بعض الوسائل الاعلامية تعمل على فضح صاحبة الحق المنتهك أكثر من عزمها على الدفاع عن ذلك الحق، فتترك آثارا نفسية بليغة على المنتهك حقها قد يتضرر منها مقربيه أيضا، بل قد تتضرر منها بعض بنات جنسها من خلال الطرح والخطاب

الإعلاميين المعروض به القضية. وتزيد من إثارة الخوف في نفوس النساء، بل المجتمع برمته، بتعميق مسؤولية المرأة في الانتهاك عوض التفكير الجدي في وضع حد له.

ب آلية السخرية الاعلامية؛

هي آلية شائعة في الاعلام سواء التقليدي أم الحديث، ولها أهدافا متنوعة وتستخدم خاصة في قضايا السياسة والساسة، كوسيلة نقدية . نافعة للتخفيف من التوتر المتصاعد والتهديدات المختلفة، وذلك بصور مختلفة منها الصور الكاريكاتورية والمحاكاة الساخرة....

ومن باب اعتمادها كآلية في مجالات الدفاع أم التعريف بحقوق المرأة، فهي لم تكن آلية نافعة في مجالات الحقوق لما يتحدث الاعلامي عن حق امرأة منتهك. ولعل أكثر الأمثلة الحية المتداولة هي تلك التي تجعل المواطن يشارك من خلال حصص تلفزيونية أم إذاعية حول حقوق المرأة أو قضية من قضاياها، فيتجه معظم المشاركين (الذكور) إلى الاستهزاء بالحقوق عامة، في تعليقات في مجملها تتحدث عن استحواذ المرأة على مناصب عمل مختلفة ومتعددة في البلاد، وأن معظم الطالبات في الجامعات هن من صنف الإناث....، وقد أخذن بذلك حقوقهن بالكامل، ولهن إذا مجابهة الصعاب إذ أردنا المساواة بالرجال....، وفي مطلب آخر يطالب الرجال بالدفاع عن حقوقهم المنتهكة، وبعيد عالمي لهم كما هو عيد المرأة في الثامن مارس من كل سنة". ويتعالى الضحك في بلاطو الحصة ولو حاول الاعلامي تدارك الوضع، إلا أنها الصورة الذهنية المتعارف عليها في المجتمع، والاعلام كأنه بذلك يرسم الصورة الذهنية المشوهة.

هـ - الاعلام المتخصص الموجه للنساء أضحي ضرورة مهمة انطلاقا من نوعية المواضيع التي يتناولها ليعرفها بمختلف حقوقها في بناء التوجهات والوعي والمواقف، وكيفيات الدفاع عنها في إطار قانوني ومحترم.

لكن مقارنة الاعلام لقضايا المرأة ينتابها خلل بنيوي لصورتها، التي لا تكاد تراها سلعة تروج لها عبر مختلف الوسائل الاعلامية (الصورة النمطية) تختصر في الطبخ والتجميل والديكور والمشاكل الأسرية وتربية الأطفال، والموضة وكل ما يعني الشكل والمظهر، تكريسا لصورة الأنثى النمطية، و إرضاء وتكريسا للعقلية المجتمعية التقليدية البالية. في المقابل، تفرد مساحات محدودة ونادرة لمواضيع مرتبطة بحقوق النساء، تشوبها الكثير من العيوب في طريقة المعالجة التي تصب جلها في براثن الإثارة.

ولعلها المرحلة الحاسمة بما أن الاعلام سلطة رابعة، وفاعل من الفواعل غير الرسمية في رسم السياسات العامة، فإن ذلك له شأن في الضغط والتأثير على الحكومة للنظر إلى تلك القضايا الحقوقية التي يغطيها الاعلام وتصبح قضايا رأي عام.

الخاتمة:

ساهمت التشريعات ثم الاعلام في ارساء دعائم حقوق المرأة، ولازال التحدي قائما في وجه الذهنات السائدة في المجتمع الجزائري وعديد المجتمعات التي تنتهك تلك الحقوق، وترى في المرأة فردا قاصرا، رغم أن التشريعات في صنفها، والتحدي على مستوى وسائل الإعلام قائم ومتواصل.

وجب مد جسور الثقة بين الوسيلة الاعلامية وقضايا حقوق الانسان، فالأولى داعمة للثاني من باب التعاون، لمرصد وجمعيات حقوق الانسان دعم الوسيلة الاعلامية بصور متنوعة. وتأتي من أولويات مسؤوليات الاعلام التعريف بمبادئ حقوق الانسان ونشر الثقافة الحقوقية وآليات الحماية.

الانتقادات الموجهة لتغطية حقوق الإنسان في وسائل الإعلام كثيرة كما قدمناها أعلاه، حتى وإن أصبحت التغطية الاعلامية لمجالات الحقوق أكثر من ذي قبل من حيث الكم، إلا أنها لم تثبت نجاحها الفعلي في طريقة عرضها وتحليلها لتلك القضايا، لذلك وجب ادخال أنماط جديدة من التغطية الاعلامية.

الهوامش:

¹- عبد العزيز خالد الشريف، الاعلام الالكتروني،الأردن: يافا للنشر،2010.

²- عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 426.

³. المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

⁴. أديب خضور، صورة المرأة في الإعلام العربي، دمشق: المكتبة الاعلامية،1997، ص23.

5. ياسمين أسامة عبد المنعم، صورة المرأة العربية في الصحافة الأمريكية والبريطانية خلال الفترة من 2011 إلى 2013، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016، ص 245.

: